

**الخطة التنفيذية الإطارية
للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي
(المرحلة الأولى 2011-2016)**

أولاً: مقدمة:

أصدرت الجمعية العمومية للمنظمة في دورتها العادية (30) التي عقدت بالرياض خلال الفترة 24-20 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق 26-30 أبريل (نيسان) 2008م بموجب الفقرة رقم (1) من القرار رقم (23)، "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية".

ولقد تضمن هذا الإعلان التزام أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات لتعزيز هذا التعاون، وفي مقدمتها: "إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قترانياً وقومياً".

كما تضمنت هذه التدابير: "تكثيف الجهود مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعطاء قضية الأمن الغذائي العربي أهمية خاصة في القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية المقرر عقدها بالكويت في منتصف شهر يناير/كانون ثاني 2009م".

كما كلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب الفقرة رقم (2) من قرار الجمعية العمومية المذكور بتنفيذ التكاليف الواردة بهذا الإعلان بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنية من الدول والمنظمات والمؤسسات والصناديق الإنمائية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وتنفيذا لهذا القرار، شرعت الإدارة العامة للمنظمة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد مشروع لبرنامج طارئ للأمن الغذائي العربي، حيث تم مخاطبة الدول الأعضاء لموافاتها بالمشروعات التي ترغب في إدراجها في هذا البرنامج. كما تم التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعرض مشروع البرنامج الذي يتم إعداده على القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية التي كان من المقرر عقدها في الكويت خلال شهر يناير/كانون ثاني 2009م. وفي إطار الجهود المكثفة للتحضير لهذه القمة، اتخذت لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والتي تعقد برئاسة معالي الأمين العام وعضوية كافة مؤسسات العمل العربي المشترك، في دورتها (39) التي عقدت في شهر يوليو/تموز 2008م، القرار رقم (3) الذي ينص على ما يلي:

- 1- الانتهاء من المشروعات المعروضة على القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية والدراسات المتعلقة بها وموافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه السبت 20/9/2008م، على أن ترسل المنظمات موجزا للمشروعات التي سوف تطرح قبل اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادم يومي 27، 28/8/2008م.
- 2- إعداد خطة طارئة واستراتيجية طويلة المدى للأمن الغذائي العربي، تركز على قطاعات الحبوب والزيوت لعرضها على القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، وتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الخطة بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة.

وبناءً على قرار الجمعية العمومية، وقرار لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك تم إعداد مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، واتخذت الإدارة العامة للمنظمة الإجراءات التنسيقية مع الأمانة العامة للجامعة لعرضه على قمة الكويت من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد أصدرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 2009/1/20-19م بشأن هذا البرنامج القرار رقم: ق.ق: 6.د.ع(1) ج.4-20/1/2009، والذي ينص على الآتي:

- إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.
- تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج.
- الطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة في تنفيذ البرنامج.
- دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ البرنامج.
- تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.
- ولقد قامت الإدارة العامة للمنظمة بعرض هذا القرار على المجلس التنفيذي الموقر في الدورة العادية (34) التي عقدت بالخرطوم يوم 2009/4/20، وبعد الإطلاع اتخذ قرار في شأنه ورد في الفقرة الثانية من القرار رقم (4) من قرارات الدورة، ويقرأ على النحو التالي:
- الطلب من الإدارة العامة إعداد الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية في الدول الأعضاء، ووفقاً لما جاء بقرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (ق.ق: 6.د.ع(1) - ج.4 - 2009/1/20)، وبما يضمن الشروع في التنفيذ اعتباراً من عام 2010.

وتنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه تم إعداد الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ووفقاً لما تضمنه البرنامج الطارئ المعتمد من قمة الكويت من عناصر ومكونات، وبالتأكيد على أن تنفيذ البرنامج تقع مسؤوليته في المقام الأول على الدول، وينحصر دور المنظمة في المتابعة والتقييم والدعم والإسناد الفني وفقاً لقرار القمة.

ثانياً: عناصر ومكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

اشتمل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي عرض على قمة الكويت - واتخذت بشأنه القرار المذكور سلفاً - على عناصر ومكونات محددة. وفيما يلي عرض موجز لأهم متضمنات هذا البرنامج، والتي تعتبر بمثابة الأساس لوضع الإطار العام للخطة التنفيذية المقترحة، أو ما يمكن أن يطلق عليه "الخطة الإطارية لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي".

1.2: الإطار السلعي للبرنامج:

يعطي البرنامج أولوية للمجموعات والسلع التالية، باعتبارها سلع العجز الغذائي العربي الرئيسية:

أ- مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.

ب- المحاصيل السكرية والتي تشمل كلا من قصب السكر والشوندر السكري.

- ج- محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة كلا من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون.
 د- مجموعة المنتجات الحيوانية (لحوم دواجن ، لحوم حمراء ، منتجات الألبان) .
 هـ- التمور.

2.2: المكونات الرئيسية ومحاور ومجالات العمل:

يشتمل البرنامج على ثلاثة مكونات رئيسية، يركز كل منها على عدد من المحاور تغطي مجالات عمل تحتاج إلى تحديد/ بلورة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدول المشمولة بالبرنامج، وفق خصوصيتها القطرية التنموية. وتتمثل هذه المكونات في الآتي:

• المكون الأول: تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة:

ويتم العمل في هذا المكون على خمسة محاور، وهي:

- 1- دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة.
- 2- توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة المحسنة.
- 3- استخدام التقانات المطورة في الزراعات البعلية.
- 4- دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة.
- 5- تطوير مؤسسات المزارعين.

• المكون الثاني: استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:

ويرتكز العمل في هذا المكون على محورين رئيسيين هما:

- 1- تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه.
- 2- تطوير نظم الري الحقلي.

• المكون الثالث: المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمتربطة بأنشطة البرنامج:

وتمثل هذه المشروعات مطلباً (شرطاً) ضرورياً لضمان نجاح تنفيذ الأنشطة الزراعية وفق المحاور والمجالات التطويرية المستهدفة في المكونين الأول والثاني. ولقد حدد البرنامج ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات عمل هذه المشروعات تتمثل في الآتي:

- 1- المجموعة الأولى: مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة.
- 2- المجموعة الثانية: مشروعات إنتاج مستلزمات الإنتاج والمدخلات الزراعية.
- 3- المجموعة الثالثة: مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

3.2: الإطار الجغرافي:

وفقاً لمجموعة الأسس والاعتبارات التي حددها البرنامج، فإن نطاق تنفيذ محاوره الخاصة بالمكونين الأول والثاني يشمل (11) دولة عربية هي: تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - العراق - مصر - المغرب - اليمن والأردن.⁽¹⁾ - موريتانيا.⁽¹⁾ وسلطنة عمان.⁽¹⁾ وفقاً للمزايا النسبية لكل

دولة ومع ذلك فقد أشار البرنامج إلى أنه لأي من الدول العربية الأخرى حرية المشاركة في البرنامج حال إقراره، طالما توافرت لديها الإرادة السياسية والتنفيذية لهذه المشاركة، وبما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي.

أما المكون الثالث الخاص بالمشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج، فيمتد النطاق المكاني لتنفيذ مثل هذه المشروعات ليشمل كل الدول العربية، وليست الدول المشمولة بالمكونين الأول والثاني فقط، ووفقاً للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات، وتوافر المواد الأولية فيها.

4.2: الإطار الزمني للبرنامج:

يتمد الأفق الزمني للعمل في البرنامج إلى (20) عاماً من بدء العمل. ولقد حدد البرنامج ثلاث مراحل زمنية لتحقيق الأهداف الكمية والتنموية لمكونات البرنامج على النحو التالي:

يضم الإطار الزمني لهذا البرنامج ثلاث مراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ البرنامج، وذلك ما بين عامي 2011، 2016. وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي. وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساساً للانطلاق لأفاق تنموية أكبر في المراحل التالية للبرنامج تحقق الاستقرار في الإنتاج.

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقاً لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها، ووفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2031. وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة.

5.2: سياسات التمويل:

حدد البرنامج سياسات تمويل مكونات البرنامج خلال مراحل العمل، والتي تتلخص في الآتي:

- توفير مساندة مالية في إطار العمل العربي المشترك لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالالتزامات الاستثمارية لتنفيذ البرنامج وتوزيع الأعباء التمويلية مناصفة بين الدول ومؤسسات التمويل الإنمائي.

- قيام مؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية ذات الاختصاص (مؤسسات التمويل الإنمائي) بتوفير خطوط ائتمانية ميسرة تعمل كصندوق دوار، يستفيد منها القطاع الخاص العربي للاستثمار في مشروعات البرنامج، وبحيث تكون نسبة التمويل الذاتي لهذا القطاع لا تقل عن 50%.

- توفير مخصصات محددة للدول من قبل مؤسسات التمويل الإنمائي للمساهمة في تمويل المتطلبات السنوية الجارية لتنفيذ البرنامج.

ويمكن أن تكون للمنظمة العربية للتنمية الزراعية دوراً في هذا المجال يتمثل في التنسيق ما بين الدول ومؤسسات الإنماء وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية وبخاصة مع البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات تمويلية إقليمية وعالمية أخرى.

ثالثاً: اعتبارات أساسية:

1- إن نطاق تنفيذ المكون الأول الخاص بتطوير الإنتاجية والمكون الثاني الخاص بالتوسع الأفقي في المحاصيل المشمولة بالبرنامج ذو طبيعة وخصوصية قطرية. أما المكون الثالث الخاص بالمشروعات الاستثمارية، فيتسع النطاق الجغرافي ليشمل كل الدول العربية، سواء بشكل منفرد أو ثنائي أو متعدد الأطراف لتنفيذ مشروعات مشتركة.

2- إن نجاح التنفيذ يتوقف على تبني الدول المعنية للمكونات الرئيسية التي طرحها البرنامج والمحاور والمجالات التي ارتكز عليها لتحقيق أهدافه الكمية والتنموية الإستراتيجية، وبلوغ النتائج المرجوة (المتوقعة).

3- إن تبني البرنامج من قبل حكومات الدول المعنية يتطلب بالضرورة أن تأخذ الأنشطة والمشروعات التي تتم بلورتها للتنفيذ في إطار البرنامج، أولوية متقدمة في الخطط والموازنات السنوية لهذه الدول وذلك؛ لأن سياسات ونظم التمويل التي يقوم عليها هذا البرنامج تتطلب إتزام الحكومات بتوفير المتطلبات المالية للبرنامج بنسب محددة، كما أن المساندة المالية في إطار العمل العربي المشترك سوف تكون في صورة قروض ميسرة، وليست منحا أو معونات فنية أو مالية.

بناء عليه، فإنه يجب على الدول الراغبة في تنفيذ ما يخصها في البرنامج أن تأخذ هذا الأمر في الاعتبار عند إعداد خططها وموازناتها السنوية، وبصفة تتسم بالاستمرارية والاستدامة ليتواصل تحقيق الأهداف التنموية والإستراتيجية للبرنامج بعيدة المدى.

4- إن الالتزام بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للمساندة المالية والقروض اللازمة لتنفيذ البرنامج يعتبر بمثابة العنصر الحاكم لسير قدما في التنفيذ، مع افتراض وفاء الحكومات بالتزاماتها، استجابة لقرار قمة الكويت بشأن البرنامج، والذي يعبر عن تحقق الإرادة السياسية لانطلاقه. ويرتبط كثيراً بهذا الاعتبار الجوهرى أمران رئيسان، أولهما يتعلق بتيسير شروط وإجراءات الاستفادة من هذه الاعتمادات، مما يمكن الحكومات والقطاع الخاص من الوصول إليها. أما الأمر الثانى، فيختص بتقديم الحوافز والتسهيلات الجاذبة والمشجعة لولوج القطاع الخاص، سواء الوطنى أو العربى أو الأجنبى للاستثمار فى المجالات والأنشطة المتكاملة والمرتبطة مع أنشطة البرنامج المنفذة لدى قاعدة المزارعين، ويستوعب فى ذلك الأفراد والشركات والتنظيمات بأنماطها المتعددة.

5- فى ظل اقتصار دور الحكومات على الإشراف ورسم السياسات للقطاعات الزراعية والتخطيط التأسيرى للتراكيب المحصولية، واعتماد آليات السوق فى توجيه الأنشطة الإنتاجية والخدمية

الزراعية والأنشطة المرتبطة بها، فإن الأمر يتطلب تبني عدد من الآليات والأدوات المنهجية المتعارف عليها لتوجيه هذه الأنشطة لخدمة البرنامج وتحقيق أهدافه القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وفق الآفاق الزمنية المحددة لها، مع التركيز على السياسات الائتمانية الزراعية الموجهة لتشجيع المزارعين على تبني مكونات البرنامج التنموية.

6- ما ينسحب على الحكومات بشأن السياسات التوجيهية للإنتاج والاستثمار في المجالات التي تخدم البرنامج، ينسحب أيضا على المساندة المالية المطلوبة من العمل العربي المشترك من خلال المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية فيما يتعلق بشروط الإقراض سواء للحكومات أو القطاع الخاص في إطار تنفيذ هذا البرنامج، وبما يعبر عن استجابة هذه المؤسسات والصناديق لقرار قمة الكويت بشأنه.

7- يحتاج تنفيذ البرنامج وفق المكونات الرئيسية التي اعتمدها لتحقيق أهدافه إلى العديد من الدراسات التحليلية والتفصيلية والمسوحات الميدانية والتدابير والإجراءات اللوجستية والمؤسسية لوضع الخطط والبرامج التنفيذية للمرحلة الأولى التي اعتبرها البرنامج مرحلة عاجلة، وتوفير مختلف متطلباتها. وفي واقع الأمر، فإن هذه المرحلة تعتبر بمثابة المرحلة الأساس للانطلاق في العمل الميداني. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الأنشطة التحضيرية تحتاج إلى دعم فني ومالي يلزم إتاحتها للدول الراغبة في التنفيذ، سواء من قبل المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية، والجهات المانحة، أو أي جهة لديها الخبرة والقدرة على تقديم ذلك.

8- إن التوقعات الفنية والتقديرات المالية التي تضمنها البرنامج قد بنيت على أسس علمية وافتراسات منهجية، ومن ثم فهي قد تحتاج إلى تدقيق ومطابقة مع ما هو قائم على أرض الواقع في الدول المعنية قبل البدء في التنفيذ للتحقق من الجدوى الفنية والاقتصادية، شأنها في ذلك شأن دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات، والتي تحتاج إلى دراسات ما قبل الاستثمار التي يتم خلالها تحديث المعدلات الفنية والبيانات والمعلومات للشروع في التنفيذ في ضوء الأوضاع على أرض الواقع.

9- على الرغم من أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتنفيذ البرنامج بما تضمنه من مكونات ومشاريع قطرية و/ أو مشتركة، إلا أن قرار قمة الكويت بشأن هذا البرنامج كلف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة، هذا التكليف يلقي بمهام ومسؤوليات على عاتق المنظمة يلزم بلورتها وتحديدها في إطار توزيع الأدوار والمهام بين الأطراف المعنية بتنفيذ البرنامج، وسوف يشمل دور المنظمة بالضرورة تقديم العون الفني والخدمات الاستشارية للدول الراغبة في التنفيذ، إضافة إلى التنسيق والمتابعة والتقييم. ويحتاج قيام المنظمة بهذه الأدوار بطبيعة الحال، إلى دعم مالي إضافي لموازنتها السنوية، سواء من الدول الراغبة في التنفيذ، أو المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والجهات المانحة الأخرى.

رابعاً: الإطار الزمني للخطة التنفيذية المقترحة:

يتسم الإطار الزمني للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي بالتعاقب المرحلي في التنفيذ، فهو يضم مراحل متتالية محددة الأهداف الكمية والتنموية، وأيضا محددة المجالات التي تدرج تحت محاور العمل التي يتركز عليها كل من المكونات الثلاثة الرئيسية للبرنامج خلال كل مرحلة من هذه المراحل.

ولأغراض التخطيط المرحلي للتنفيذ، تقتصر عناصر ومكونات هذه الخطة على ما هو مطلوب لتنفيذ المرحلة الأولى المحددة في البرنامج بالفترة 2011-2016م.

وتتطلب طبيعة الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار مكونات البرنامج، وبخاصة المكونين الأول والثاني، أن تكون هناك مرحلة تحضيرية قبل انطلاق العمل الميداني (الحقلي) في المرحلة الأولى للبرنامج تتراوح بين عام وعامين، وفقا لحجم وطبيعة العمل المطلوب في هذه المرحلة في كل دولة، والذي يختلف بطبيعة الحال فيما بين الدول المشمولة بالبرنامج.

وفي كل الأحوال، فإنه يتوقع أن يتم خلال المرحلة التحضيرية توفير المتطلبات الأساسية للتنفيذ والانتهاء من الأنشطة والعناصر اللازمة ليبدأ التنفيذ مع بداية الموسم الزراعي الأول من المرحلة الأولى. وتقديرا للظروف التي عادة ما تصاحب عملية التحضير للتنفيذ في مثل هذه البرامج، إضافة إلى الفترة الزمنية اللازمة لإقرار الخطة من الأجهزة التشريعية للمنظمة، فإنه لا يتوقع أن يبدأ العمل في التنفيذ الميداني لأنشطة ومكونات البرنامج قبل الموسم الزراعي 2011 - 2012م. ويتطلب التحضير الجيد للتنفيذ إلى أعلى درجات التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية بالتنفيذ في الدول التي ترغب في المشاركة في البرنامج، كما تحتاج هذه المرحلة إلى عمل مكثف على المستوى القطري لوضع التفاصيل الكاملة للإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها على مختلف الأصعدة الفنية والمؤسسية والمالية والمادية والبشرية، وبطبيعة الحال، فإن مسؤولية وضع هذه التفاصيل تقع على عاتق الأجهزة الفنية في الدول المعنية بالتنفيذ.

وفي ضوء ما سبق، فإن الإطار الزمني لتنفيذ المرحلة الأولى، فيما يتعلق بالمكونين الأول والثاني، يضم خمسة مواسم زراعية، إضافة للفترة اللازمة للتحضير، وعلى النحو التالي:

- الموسم التحضيري : 2010-2011.
- الموسم الزراعي الأول : 2011-2012.
- الموسم الزراعي الثاني : 2012-2013.
- الموسم الزراعي الثالث : 2013-2014.
- الموسم الزراعي الرابع : 2014-2015.
- الموسم الزراعي الخامس: 2015-2016.

ووفقا لما سبق بيانه، فإنه يتوقع أن يتم خلال الموسم 2010-2011 إنجاز الإجراءات والتدابير التحضيرية التي تتضمنها الخطة التنفيذية بعد اعتمادها من الأجهزة التشريعية للمنظمة.

أما بالنسبة للمكون الثالث، فإن تنفيذه يحتاج إلى فترات زمنية متداخلة مع الإطار الزمني لتنفيذ المكونين الأول والثاني، ويمكن البدء في تنفيذه إذا تم بلورة المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بهذه الأنشطة بمختلف مجالاتها التي تضمنها البرنامج، وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية، وما قبل الاستثمار لمثل هذه المشروعات.

خامساً: نطاق العمل بالخطة:

حدد البرنامج نطاق العمل الجغرافي (المكاني) والسلعي والقطاعي، كما تضمن مجالات المشروعات الاستثمارية التي يتيحها البرنامج للقطاع الخاص ورجال الأعمال، والتي تتكامل مع وأو ترتبط بأنشطة البرنامج.

ووفقا لطبيعة تصميم البرنامج فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي، فإن العمل بهذه الخطة الإطارية يمكن أن يبدأ في كل الدول المشمولة- الراغبة- في آن واحد وبالتوازي، حيث لا يفرض هذا التصميم مرحلية في التنفيذ على هذا النطاق، وبخاصة فيما يتعلق بالمكونين الأول والثاني.

وعلى الرغم من أن البرنامج قد حدد المكونات الرئيسية التي يتم تنفيذها، والمستهدف في إطار كل مكون على مستوى كل دولة وفق اعتبارات موردية وفنية نمطية، غير أنه وفي كل الأحوال سوف يكون لكل دولة خصوصية عند وضع الخطة التنفيذية التفصيلية لهذه الدولة، وبرامج العمل والمشروعات والأنشطة التي تعتمدها الدولة تنفيذها في إطار هذا البرنامج الشمولي، وبذلك يعتبر إعداد خطط وبرامج العمل التنفيذية التفصيلية القطرية من بين الأنشطة التحضيرية المنوطة بها الدول المشمولة بالبرنامج.

أما فيما يتعلق بالنطاق السلي والقطاعي، فقد تضمن البرنامج تحديدا للمحاصيل المستهدفة بالتطوير في كل دولة من الدول المشمولة به وفق الأوضاع الراهنة والمزايا النسبية، كما حدد القطاع المستهدف، سواء المروي أو المطري القائمين، أو التوسع الأفقي في الزراعة المروية لكل محصول في كل دولة أيضا. وتشير المعطيات الفنية للبرنامج في هذا الصدد إلى أن البرامج النمطية لتطوير إنتاجية الزراعات القائمة لا تخضع لأولويات، وأن العمل بها سيكون شمولي ولا يتسم أيضا بالمرحلية، ومن ثم فإن هذه الخطة تشمل مختلف السلع وفي كل القطاعات المحددة في البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن البرنامج قد تضمن سلعا وقطاعات محددة، غير أن التنفيذ على أرض الواقع قد يحتاج إلى مراجعة للمحاصيل التي تشملها الخطط التنفيذية التفصيلية القطرية في إطار المجموعات المحددة في البرنامج سواء بالإضافة أو الاستبعاد بصفة دائمة أو مؤقتة، مما يضيف بعض المرونة والخصوصية القطرية على البرنامج ليأخذ في الاعتبار ما يطرأ من تعديلات في السياسات والتشريعات المتعلقة بزراعة هذه المحاصيل في الدول الراغبة في الاستفادة مما يقدمه البرنامج من دعم ومساندة للعمل العربي المشترك، خاصة وأن هذه السياسات تخضع لمراجعات وتعديلات تفرضها القاعدة الموردية، والمتغيرات الداخلية والخارجية ذات الأثر على توجهات التنمية الزراعية في هذه الدول.

ويمتد نطاق العمل أيضا في المرحلة الأولى إلى المشروعات التي يتيحها البرنامج سواء للحكومات أو القطاع الخاص للاستثمار في المجالات المختلفة المتكاملة و/أو المرتبطة بأنشطة البرنامج، والتي تضمها ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- 1- مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة.
- 2- مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية.
- 3- مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

وكما سبقت الإشارة، يلزم التأكيد في هذا الصدد على أن النطاق الجغرافي، أي مواقع توطين هذه المشروعات تمتد لتشمل كل الدول العربية، وليست الدول المعنية فقط بتحسين الإنتاجية للزراعات القائمة أو التوسع الأفقي في نفس الزراعات، وذلك وفقا للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار، وتوافر عناصر الإنتاج والمواد الأولية في هذه المجالات. ويتيح هذا النطاق للعمل مجالا رحبا للمشروعات

العربية المشتركة التي يمكن أن تستفيد منها كل الحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال في كل الدول العربية.

وفي ضوء ماسبق، تقوم كل دولة من الدول الراغبة في تنفيذ البرنامج بإعداد مصفوفة نطاق العمل في البرنامج خلال المرحلة الأولى 2011-2016م، شاملة المحاصيل التي سيتم تحسين إنتاجيتها سواء في القطاع المروي أو المطري في المناطق ذات المعدلات المطرية الأعلى أو الأكثر استقراراً حيث يكون التطوير ممكناً، والمحاصيل التي ستتم زراعتها إروائياً في أراضي التوسع الأفقي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري، وأيضاً المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج التي سيتم بلورة مجالاتها ومواقع توطينها لاحقاً خلال نفس المرحلة، وبخاصة المرافق والخدمات الزراعية المساندة وإنتاج المستلزمات والمدخلات والتسويق والتصنيع الزراعي.

سادساً: الأهداف والنواتج المتوقعة:

حدد البرنامج معدلات نمطية تراكمية يستهدف تحقيقها بنهاية المرحلة الأولى، وأشار إلى متوسط المعدلات السنوية المطلوب تحقيقها سواء على النطاق السلي أو الجغرافي أو القطاعي، وهو أمر يتسق مع طبيعة مثل هذا البرنامج ومنهجية إعداده. أما المعدلات السنوية التي يمكن استهدافها في الخطط القطرية فسوف يتم تحديدها في ضوء مقومات التنفيذ في الدول المعنية، والتي تتباين بدرجة كبيرة فيما بينها، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمستوى التقني ونمط الزراعة السائد وكفاءة المؤسسات ذات الصلة، ومعدلات الاستجابة والتبني من قبل المزارعين، وتوافر الموارد المالية والبشرية، وغيرها من العوامل المحددة لهذه المقومات.

وتزداد أهمية إيلاء هذا الجانب العناية اللازمة في الخطط التنفيذية القطرية للمرحلة الأولى كونه يرتبط بالاستمرارية والاستدامة في المراحل التالية لعملية التطوير في النمط الزراعي، والارتقاء بالمستوى التقني تدريجياً من زراعة تقليدية إلى زراعة حديثة، نظراً لأن هذه العملية تخضع لمحددات إضافية، وبخاصة في الدول الزراعية الرئيسية المشمولة في البرنامج، حيث تسود نظم الري التقليدية والحيازات الصغيرة في الزراعة المروية لغالبية المحاصيل الحقلية المستهدفة في البرنامج.

أمر هذا شأنه، وتلك هي طبيعته يحتاج إلى برمجة دقيقة مبنية على دراسات حديثة ومتعمقة بالتنسيق والتعاون فيما بين مختلف الأجهزة الفنية في الدول المعنية بالبرنامج لتحديد الأهداف والنواتج المتوقعة للخطط التنفيذية القطرية والمشاركة التي وضعتها كلا من هذه الدول خلال المرحلة الأولى، ليصار إلى تحديد النواتج المتوقعة من خطط العمل على أرض الواقع على المستوى التجميعي للدول المشاركة، وذلك لأغراض المتابعة والتقييم خلال هذه المرحلة.

ولقد حدد البرنامج الأهداف والنواتج الكمية المتوقعة خلال المرحلة الأولى، التي تمتد خمس سنوات، وعلى أسس ومعايير فنية وعلمية، والتي يمكن الاسترشاد بها أو استهدافها بالكامل أو جزئياً عند تحديد الأهداف والنواتج المتوقعة للخطط التنفيذية لهذه المرحلة في كل دولة، كما هو موضح بالبيان التالي:

المكون / المجال	المستهدفة	النواتج المتوقعة
تحسين الإنتاجية في الزراعة المروية	50% زيادة من المساحات القائمة ⁽¹⁾ (هكتار)	زيادة تراكمية في الإنتاجية بمعدل 5.3% سنويا ⁽²⁾
تحسين الإنتاجية في الزراعة المطرية	12.5% زيادة من المساحات القائمة ⁽³⁾ (هكتارات)	زيادة تراكمية في الإنتاجية بمعدل 7.5% سنويا.
رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع موارد المياه	5.1% زيادة في الكفاءة ⁽⁴⁾	توفير 6.6 مليار متر مكعب سنويا ⁽⁶⁾
رفع كفاءة الري الحقلي	20.4% زيادة في الكفاءة ⁽⁵⁾	توفير 4.2 مليار متر مكعب ⁽⁶⁾
تطوير نظم الري الحقلي	2341 ألف هكتار	
التوسع الأفقي	1156 ألف هكتار	1769 ألف طن حبوب، 1862 ألف طن سكر، 36 ألف طن زيوت.

- (1) زيادة بمعدل سنوي نمطي 10% في المتوسط.
- (2) يتباين المعدل السنوي لزيادة الإنتاجية فيما بين الدول المشمولة بالبرنامج في ضوء إمكانيات تحسين الإنتاجية لكل محصول، والتي تعبر عن المستوى التقني السائد في هذه الدول، وتتضمن ملاحق البرنامج معدلات الزيادة السنوية لكل محصول بكل دولة وتحت ظروف كل نمط زراعي.
- (3) زيادة بمعدل سنوي نمطي 2.5% في المتوسط في المناطق الأكثر استقرارا في معدلات الأمطار.
- (4) رفع الكفاءة من متوسط يقدر بنحو 74.8% في الوضع الحالي في الدول المشمولة بالبرنامج إلى حوالي 79% في المتوسط.
- (5) رفع الكفاءة من متوسط يقدر بنحو 49.3% في الوضع الحالي في الدول المشمولة بالبرنامج، إلى حوالي 69.7% في المتوسط.
- (6) تستخدم هذه المياه في ري مساحات التوسع الأفقي لزراعة المحاصيل المشمولة بالبرنامج.

سابعاً: المكونات والأنشطة:

تركز هذه الخطة الإطارية على المكونات والأنشطة التي يقترح تنفيذها خلال المرحلة الأولى. ولقد سبقت الإشارة إلى أن الدخول في مرحلة التنفيذ الميداني يحتاج إلى اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الفنية والمالية والمؤسسات التنظيمية والتشريعية في كل دولة من الدول الراغبة في تنفيذ البرنامج. وتعتبر هذه التدابير والإجراءات بمثابة متطلبات أو شروط أساسية أو مسبقة لتهيئة وتوفير البيئة المواتية للعمل، ومن ثم الوصول إلى مرحلة التطبيق العملي الميداني لمكونات البرنامج الثلاثة الرئيسية. وعليه يمكن تصنيف المكونات والأنشطة المقترح تنفيذها خلال المرحلة الأولى وفقاً لهذا المفهوم إلى مجموعتين رئيسيتين على النحو التالي:

1-7: المكونات والأنشطة التحضيرية:

وتشمل كافة الأنشطة المتعلقة بالإجراءات والتدابير المطلوب اتخاذها في الدول المعنية بالتنفيذ وبطبيعة الحال، هناك توزيع للمهام والاختصاصات بين الأجهزة الحكومية في القطاعات الزراعية، كما أن هناك أدواراً للمؤسسات والتنظيمات غير الحكومية، وتوجد أيضاً تشابكات بين القطاعات ذات الصلة بالزراعة. ومن ناحية أخرى، فإن الدول قد تتباين في الهياكل التنظيمية لقطاعاتها الزراعية، ومن ثم في علاقاتها التشابكية مع القطاعات الأخرى. هذا الواقع يتطلب في جميع الأحوال إحداث آليات تنسيقية أفقية ورأسية بين مختلف الأطراف المختصة والمعنية بالتنفيذ.

ولأغراض هذه الخطة الإطارية، تم تصنيف المكونات والأنشطة التحضيرية النمطية المطلوب تنفيذها ووفقاً لما تقتضيه طبيعة المكونات الرئيسية للبرنامج، على أن تتم المراجعة والتنقيح ووضع التفاصيل الفنية من قبل كل دولة وفقاً لخصوصيتها وتصورها لعناصر ومكونات الخطة التنفيذية القطرية، خاصة وأنه قد يكون هناك وضعيات خاصة للدول المشمولة بالبرنامج من حيث النطاق السلي والقطاعي كما هو موضح سلفاً.

1-1-7: الدراسات الأساسية:

وتضم قائمة من الدراسات التي تستهدف جميعها الوقوف بدقة على الأوضاع الراهنة والمحددات والمشاكل والصعوبات التي ترتبط بالتنفيذ على المستوى المحصولي والقطاعي في كل دولة، ووضع تصور لخطة تنفيذية تتماشى مع معطيات البرنامج وتحقيق أهدافه، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- تحليل اتجاهات ومعدلات التطور في التطبيقات التقنية الحديثة واستخدام نظم الري الحديثة، ومحددات التوسع فيها لتحديد معدلات التوسع في المساحات المستهدفة لتحسين الإنتاجية في القطاعين المروي والمطري.
- أوضاع مؤسسات البحث العلمي والتطبيقي والإرشاد ونقل التقانة ومخرجاتها ومتطلبات تطويرها للمساهمة في دعم البرنامج في المدى القصير والمتوسط والطويل.
- كفاية وكفاءة مؤسسات وتنظيمات المزارعين، وفرص وإمكانات ومتطلبات تفعيل دورها وتعزيز مشاركتها في تنفيذ البرنامج وتحقيق أهدافه.
- أوضاع مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية، وبخاصة التسويق والإقراض الزراعي في مناطق تطوير وتحسين الإنتاجية المستهدفة في البرنامج.
- مؤشرات الربحية على مستوى المزرعة لتطبيق برامج تحسين الإنتاجية المحصولية، وتحديد التدخلات الحكومية اللازمة لاستجابة المزارعين، شاملة السياسات الزراعية والسعرية والتمويلية المناسبة لتحفيز وتشجيع هذه الاستجابة.

2-1-7: المسوحات:

يتطلب تحديد الأهداف الكمية التي يمكن تحقيقها على المستوى القطري سواء بالنسبة لتحسين الإنتاجية أو التوسع الأفقي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري، إجراء عدد من المسوحات الميدانية الاستقصائية التي تساعد على وضع الخطط التنفيذية وبرامج العمل التفصيلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تحديد المناطق الأكثر ملاءمة لتطبيق التقانات المطورة المحددة في البرنامج.
 - الحزم التقنية الموصى بها والمطبقة ونتائج البحوث التطبيقية على المستوى العملي، وعلى النطاق التطبيقي على نطاق تجاري لدى المزارعين.
 - حصر الحيازات والمزارع التي يمكن أن يشملها البرنامج خلال المرحلة الأولى بغرض برمجة التنفيذ على مستوى المزرعة أو الحيازة.
 - حصر الأراضي القابلة للاستثمار أو المتروكة بدون استغلال والمتطلبات الفنية لاستغلالها أو إعادة استغلالها على أسس اقتصادية للإنتاج الزراعي، وبخاصة لزراعة المحاصيل المشمولة بالبرنامج.
 - تحديد المناطق الأكثر ملاءمة لتطبيق تقانات حصاد المياه والري التكميلي تحت ظروف الزراعة المطرية لتطويرها في إطار البرنامج.
- هذا ويمكن الاستفادة من الدراسات الأساسية وقواعد البيانات والمعلومات، ونتائج المسوحات السابقة المتاحة لدى الدول لهذا الغرض (إن وجدت).

3-1-7: البرامج الداعمة:

من أهم المكونات التي تؤكد عليها هذه الخطة الإطارية قيام الدول المعنية بالتنفيذ بوضع مجموعة من البرامج القطرية المتخصصة (سلياً / قطاعياً / خدمياً...) الداعمة لتنفيذ مكونات البرنامج في المرحلة الأولى، والمراحل التالية. ومن مجالات هذه البرامج على سبيل المثال لا الحصر:

- توفير وتوزيع التقاوي والبذور المحسنة والأصناف الملائمة محلياً.
- تأمين وتوزيع الأسمدة والكيماويات.
- دعم وتطوير قدرات المؤسسات البحثية ونقل التقنية بخاصة في مجال استنباط الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة⁽¹⁾، وتحديد الحزم التقنية الملائمة.
- نشر محطات الخدمة الآلية في مناطق تنفيذ البرنامج.
- دعم وتطوير مؤسسات وتنظيمات المزارعين لتعزيز دورها في نقل التقنية لدى صغار الزراع.
- تطوير نظم الإرشاد وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الإرشادية المتخصصة وبخاصة في الزراعة المطرية.
- تطوير الخدمات التسويقية والأسواق المحلية.
- تطبيق نظم الري الحقلية الأعلى كفاءة.
- الإقراض الميسر لصغار المزارعين المشاركين في البرنامج.
- نشر استخدام نظم المعلومات الجغرافية والإنذار المبكر.
- مقاومة ورصد الأمراض والآفات الزراعية وتطوير قدرات المنافذ الحدودية⁽²⁾.

ونظراً لتباين واختلاف الدول المشمولة بالبرنامج في نطاقها السلي / القطاعي / الخدمي...، فإنه من المتوقع أن تختلف مجالات البرامج الداعمة المطلوب إعدادها خلال مرحلة التحضير ليتم إدراجها ضمن خططها وبرامج عملها التنفيذية. وفي كل الأحوال، يمكن اعتماد البرامج المماثلة القائمة في هذه الدول، والتي قد يحتاج بعضها إلى تنقيحات أو تعديلات لتتلاءم أو تتماشى مع متطلبات التنفيذ، كأنشطة داعمة للبرنامج.

4-1-7: الإجراءات التنظيمية واللوجستية:

هناك مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتنفيذ البرنامج في الدول المعنية تحتاج لاتخاذ خطوات عملية لوضع إطارها التنظيمي والمؤسسي والتشريعي، نظراً لأنها تحتاج إلى بعض الوقت لهيكلتها وتقنينها والعمل بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- توفير مستلزمات الإنتاج الخاصة بالحزم التقنية التي تطبق في إطار البرامج ومتطلبات توزيعها.
- التسهيلات والمزايا التفضيلية للقطاع الخاص للاستثمار في أنشطة البرامج والأنشطة المرتبطة بها.
- إجراءات تخصيص وتوزيع الأراضي المستصلحة في إطار البرنامج.
- سياسات الائتمان والإقراض الزراعي الموجهة لخدمة البرنامج.

(1) أضيفت الأصناف المقاومة للملوحة بناء على مقترح من السعودية.

(2) أضيف هذا المجال بناء على مقترح من سلطنة عمان.

5.1.7: التأطير والتنسيق المؤسسي:

تفرض عناصر المكونات الرئيسية ومحاور ومجالات العمل بالبرنامج تعدد المؤسسات التي لها دور مباشر وغير مباشر في تنفيذ البرنامج. وتباين المسميات والتبعية الإدارية لمثل هذه المؤسسات فيما بين الدول العربية. وتضم قائمة المؤسسات الوطنية المعنية بالأنشطة التي يمكن أن تتضمنها الخطط التنفيذية القطرية على سبيل المثال لا الحصر الجهات التالية:

- وزارات الزراعة والوزارات أو الهيئات المعنية بالشؤون الزراعية والأجهزة التابعة الملحقه بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
 - مؤسسات ومراكز البحوث الزراعية.
 - الهيئات أو المراكز أو المعاهد المتخصصة في التقانات المطورة والحديثة.
 - مؤسسات الإرشاد الزراعي.
 - مؤسسات التسويق.
 - مؤسسات الائتمان والإقراض الزراعي.
 - مؤسسات استصلاح وتحسين الأراضي.
 - إدارات ومعاهد الاقتصاد الزراعي.
 - الهيئات المعنية بالموارد المائية (بعض الدول).
- مؤسسات وتنظيمات المزارعين، شاملة الجمعيات التعاونية والروابط المهنية النوعية المعنية، وتنظيمات المجتمع المدني والمجالس والاتحادات العاملة في المجالات الزراعية.
- وزارات الري والوزارات والهيئات المعنية بالموارد المائية (بعض الدول).
- وزارات المالية والاقتصاد والاستثمار والتجارة الخارجية والصناعة، والمؤسسات المعنية بالتخطيط والبنوك التجارية، وفق خصوصية كل دولة في التشكيل الوزاري والاختصاصات.
- أجهزة الإحصاء والمعلومات سواء المستقلة أو المرتبطة أو الملحقه بوزارات الزراعة أو بالوزارات المذكورة.
- المؤسسات التعليمية والبحثية الأكاديمية..
- مؤسسات الإقراض والتمويل.

وتكون المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي الجهة القومية التي يتم الاتصال والتنسيق فيما بينها وبين هذه الوزارات والمؤسسات بشأن أنشطة البرامج في كل قطر بغية المتابعة والتقييم وتقديم الدعم والإسناد متضمنة التقني منها.

إن هذا التعدد الواضح للجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج يقتضي ضرورة وجود آلية تنسيقية وطنية يقترح أن تضم العناصر التالية:

- 1- مجلس أو كيان أعلى يضم في عضويته الوزراء المعنيين.
- 2- لجان استشارية قطاعية عليا.
- 3- لجان فنية متخصصة دائمة أو مؤقتة.
- 4- فرق عمل للقيام بمهام محددة.
- 5- نقاط اتصال في مختلف هذه الجهات.

وبحيث يكون لهذه الآلية نظمها الأساسية ولوائحها الداخلية التي تحدد المهام والمسؤوليات والاختصاصات، وتوزيعها بين مختلف عناصرها بدقة ووضوح ودرجة مناسبة من اللامركزية تضمن انسياب العمل في البرنامج، وتذليل ما يعوقه من مشاكل وعقبات أولاً بأول، والاستفادة من خبرات الممارسة العملية ونتائج التغذية الراجعة من العناصر التنسيقية في تعزيز كفاءة الأداء، سواء لأغراض التنفيذ للخطط القطرية، أو المتابعة على أرض الواقع، أو التقييم للنتائج المتحققة. ومن المطلوب من الدول المعنية بالتنفيذ تبني الآلية التنسيقية المناسبة التي تتسق مع عناصر ومكونات خطتها التنفيذية، سواء كانت منبثقة عن المقترح المذكور أعلاه، أو وفق تصور آخر يتوافق مع خصوصيتها القطرية. وسوف تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمساعدة الدول في هذا الشأن، وذلك بإعداد مشروع نظم ولوائح داخلية استرشادية لعناصر هذه الآلية الوطنية.

2.7: المكونات والأنشطة التنفيذية:

في ضوء نتائج الدراسات والمسوحات والأنشطة التحضيرية المذكورة فيما سبق، يناط بالدول المعنية بالبرنامج إعداد الخطط التنفيذية القطرية للمرحلة الأولى شاملة على العناصر والمكونات والأنشطة التي يتم تحديدها في إطار ما هو مستهدف في نطاق وعمل كل دولة، ووفقاً لخصوصيتها وواقع أوضاعها التنموية التي يتم مراجعتها وتأكيد صحتها من خلال نتائج تنفيذ مجموعة الأنشطة التحضيرية المقترحة في هذه الخطة الإطارية.

ووفقاً لما هو مقترح في الإطار الزمني لهذه الخطة، فإن بلورة عناصر ومكونات خطط العمل القطرية والمشاركة، ووضع تفاصيل أنشطتها التي يتم تنفيذها خلال المواسم الزراعية المشمولة بالمرحلة الأولى يتوقع أن تكون جاهزة في الدول المعنية قبل بداية الموسم الزراعي الأول 2011-2012. وفي هذا الصدد، يقترح على هذه الدول أن تضع ما يسمى بـ "المخطط الرئيسي Master Plan للمرحلة الأولى"، الذي يضم مجموعة أو حزمة من خطط وبرامج العمل الفرعية على المستوى السلمي / القطاعي / الخدمي / المؤسسي، إضافة للبرامج الخاصة الداعمة التي يتم إعدادها في المرحلة التحضيرية، ويتواصل العمل بها خلال مراحل التنفيذ، على أن يتبنى هذا المخطط منهجيات وآليات تنسيقية لتنظيم وإدارة العمل من المنظور الكلي Macro level، ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج المتحققة من المنظور الجزئي Partial level على مختلف المستويات الفرعية، ومختلف البرامج والمشروعات المتخصصة المصاحبة التي تتكامل و/أو ترتبط بالمجالات التي تعني بها الدولة في خطتها التنفيذية الرئيسية للمرحلة الأولى، أي المخطط الرئيسي لتنفيذ المرحلة العاجلة.

ووفق هذه المنهجية يقترح أن تشمل المخططات الرئيسية للدول المعنية بتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي على مجموعة من البرامج الفرعية المتخصصة التي تتحدد أهدافها ونواتجها في ضوء ما هو محدد تنفيذه في كل دولة.

وتستهدف هذه البرامج الفرعية بشكل رئيسي تطوير إنتاجية الزراعات القائمة، والتوسع الأفقي في الموارد الأرضية المستثمرة من العوائد المائية المتوقع توفيرها من برامج ترشيد استخدام المياه، إضافة لفتح آفاق ومجالات استثمارية كبيرة وبخاصة لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال.

ويكون لكل برنامج فرعي أهداف ونتائج متوقعة ومشروعات تقوم الدول بتنفيذها في إطار كل برنامج. ويشتمل كل مشروع على مكوناته وأنشطته والنتائج المتوقعة ومنهجية ومصادر تمويلها وغيرها من التفاصيل الفنية والتنظيمية والمؤسسية، ومن بين هذه البرامج ما يلي:

- البرنامج الفرعي للنهوض بزراعات محاصيل الحبوب (القمح ، الأرز ، الشعير ، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة).
- البرنامج الفرعي للنهوض بزراعة المحاصيل السكرية (قصب السكر، الشوندر السكري).
- البرنامج الفرعي للنهوض بزراعة محاصيل البذور الزيتية (القول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، الذرة).
- البرنامج الفرعي للنهوض بزراعات نخيل التمر.
- البرنامج الفرعي للنهوض بزراعات الزيتون.
- البرنامج الفرعي للبحوث والإرشاد ونقل التقنية.
- البرنامج الفرعي لتطوير عناصر الإنتاج.
- البرنامج الفرعي لتطوير نظم الري الحقلية ورفع كفاءة نقل واستخدام الموارد المائية.
- البرنامج الفرعي لتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية المتكاملة والداعمة.
- البرنامج الفرعي للتسويق والتصنيع الزراعي.
- البرنامج الفرعي للنهوض بالإنتاج الحيواني.
- البرنامج الفرعي لتنمية الموارد البشرية.
- البرنامج الفرعي لتعزيز دور المناطق الريفية والمرأة في تحقيق الأمن الغذائي.
- البرنامج الفرعي لسياسات سلامة الغذاء.

وكما سبقت الإشارة في جزء سابق من هذه الخطة، فإنه قد يتوافر لدى بعض الدول برامج ومشروعات قائمة لها نفس أهداف البرامج الفرعية موضع البحث، وتعمل في المجالات نفسها، وقد تحتاج إلى شيء من إعادة التأهيل أو المراجعة أو التقييم أو إلى مصدر تمويل إضافي ليتم إدراجها تحت برامج ومشروعات المخطط الرئيسي للبرنامج الطارئ، كما قد تتوافر لديها دراسات جدوى جاهزة لمشروعات مرتبطة أو متكاملة مع أنشطة البرنامج، يمكن أن تعتمد عليها وتتقدم بها ضمن خططها التنفيذية للمرحلة الأولى العاجلة.

ثامناً: شركاء التنفيذ والمتابعة والتقييم:

حدد قرار قمة الكويت بشأن البرنامج الأطراف المشاركة أو ذات الصلة بتنفيذه، والتي تتمثل في حكومات الدول العربية والقطاع الخاص، المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ووفقاً لتصميم هذا البرنامج تضطلع الحكومات والقطاع الخاص بالتنفيذ المباشر، أما بقية الجهات فتتحدد أدوارها فيما يلي:

1.8: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

حدد قرار قمة الكويت بشأن البرنامج دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث كلفها بمتابعة التنفيذ بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

وبالإضافة إلى هذا الدور الهام والحيوي، فإن المنظمة ملتزمة أيضاً في إطار مهامها ومسؤولياتها تجاه الدول الأعضاء بتقديم كافة أنواع العون والمشورة الفنية التي تطلبها هذه الدول لتنفيذ البرنامج في إطارها من أموال إضافية على موازنة المنظمة لهذا الغرض، فضلاً عن الخدمات الأخرى مدفوعة الأجر

والتي يمكن أن تقدمها باعتبارها بيت الخبرة الاستشاري العربي في المجالات الزراعية. ووفقا لذلك، فإن دور المنظمة يتحدد من خلال ثلاث مهام رئيسية تتعلق بتقديم العون الفني، التنسيق ومتابعة التنفيذ وتقييم ما يتم إحراره من تقدم في سير العمل، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة من خلال عملها في مجالات الإعلام والتوعية لزيادة الوعي والمعرفة لدى جمهور المستفيدين بمختلف فئاتهم بالبرنامج وأنشطته ومشروعاته والنتائج المتحققة وفيما يلي تفاصيل عن هذه المهام:

1-1.8: العون الفني:

يتم تقديم العون الفني من قبل المنظمة وبالتنسيق مع الدول الأعضاء وبناء على طلبها في إطار البرامج المخصصة للاستشارات والمعونات الفنية والتعاون الدولي المدرجة في خطط عملها السنوية، ووفقا لما يعتمد من مخصصات مالية إضافية للقيام بهذه المهام، وبما تسمح به الموازنة المخصصة لهذه البرامج.

ووفقا لطبيعة البرنامج ومكوناته، فإن مثل هذه المعونات الفنية يمكن أن تشمل المجالات التالية:

- 1- مراجعة خطط وبرامج العمل التفصيلية.
- 2- مراجعة وثائق المشروعات والبرامج التي تقدم إلى المؤسسات والصناديق التمويلية، والجهات المانحة.
- 3- توفير الخبرات الفنية المطلوبة لفترات قصيرة (مؤقتة) لتنفيذ مهام محددة في إطار الخطط التنفيذية وبرامج العمل القطرية والمشاركة.
- 4- مراجعة دراسات أولية للمشروعات الاستثمارية (بطاقات مشروعات) لأغراض الترويج توطئة لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية اللازمة لمثل هذه المشروعات.
- 5- تصميم وتنفيذ أنشطة وبرامج ترويجية لاستقطاب التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية سواء القطرية أو المشاركة التي تخدم أهداف البرنامج.
- 6- تنظيم وعقد أنشطة لتبادل الخبرات والتدريب الإقليمي والقومي في مجالات محددة تساهم في تحقيق أهداف البرنامج بالتنسيق مع الدول الأعضاء في إطار خطط وبرامج عمل المنظمة.
- 7- بناء قواعد البيانات والمعلومات وإنشاء شبكات إلكترونية متخصصة تخدم تنفيذ البرنامج والخطط التنفيذية القطرية.
- 8- إعداد برامج ومواد إعلامية متخصصة عن البرنامج والخطط التنفيذية القطرية بالتنسيق والتعاون مع أجهزة الإعلام في الدول المعنية، ووسائل الإعلام العربية.
- 9- تصميم وتنفيذ برامج توعية تتعلق بالقضايا الزراعية ذات الصلة بتنفيذ البرنامج في مجالات المياه والبيئة والتغير المناخي والتصحر وغيرها.
- 10- إعداد وتنفيذ برامج إرشادية تتعلق ببرامج تطوير الإنتاجية ونشر استخدام التقانات الحديثة والمطورة في مجالات عمل البرنامج.

2-1.8: تقديم الخدمات الاستشارية:

إضافة لتقديم العون الفني في المجالات السابقة، يمكن أن تقوم المنظمة بتقديم خدمات استشارية تعاقدية بناء على طلب من الدول الراغبة في إطار عملها كبيت خبرة استشاري عربي في المجالات التالية:

- إعداد الدراسات الأساسية المقترحة في الخطة.
- إعداد البرامج السلعية والقطاعية المتخصصة المقترحة في الخطة.

- إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في إطار البرنامج.
- تنفيذ و/أو الإشراف على تنفيذ المشروعات أو البرامج التنفيذية الميدانية.
- التدريب للأفراد والكوادر الوطنية.

3-1.8: التنسيق:

تختص الدول المعنية بالبرنامج بالتنسيق الداخلي بين الجهات المتعددة ذات الصلة بتنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة المدرجة في المخطط الرئيسي للدولة، وفق الآلية المناسبة التي تتبناها، أما المنظمة فتضطلع بدور تنسيقي إضافي ذي طابع شمولي يتكامل مع دور الدول وينبثق عن التكليف الصادر لها في قرار قمة الكويت المشار إليه سلفاً. وتتحدد المهام التنسيقية للمنظمة وفقاً لما ورد في هذا التكليف فيما يلي:

- 1- التنسيق مع مؤسسات وصناديق التمويل العربية الإقليمية والدولية لتوفير المساندة والعون الفني والمالي الذي تحتاجه الدول وبناء على طلبها، لتنفيذ المكونات والأنشطة المدرجة في خططها التنفيذية، وبخاصة تلك التي تضطلع المنظمة بدور فني وتنظيمي في إعدادها أو تنفيذها، مثل الدراسات الأساسية والمسوحات والبرامج السلعية المتخصصة، ودراسات الجدوى ودراسة ما قبل الاستثمار وغيرها.
- 2- التنسيق مع الدول المعنية بالبرنامج بشأن منهجية قيام المنظمة بدورها، ومتابعة التنفيذ لإعداد التقارير الدورية حول التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج، تنفيذاً لقرار قمة الكويت.
- 3- التنسيق مع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعرض تقارير متابعة تنفيذ البرنامج، التي سوف تقوم المنظمة بإعدادها بصفة دورية بالتنسيق مع الدول، على القمة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت.
- 4- التنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بتنفيذ قرار قمة الكويت بشأن البرنامج لإعداد تقارير متابعة التنفيذ المطلوبة. ومن بين هذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.
 - المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج في الدول الأعضاء.
 - المنظمات الإقليمية والدولية المشاركة أو الداعمة لتنفيذ البرنامج.

4-1.8: المتابعة والتقييم:

كلفت المنظمة بشكل محدد بقرار قمة الكويت بمتابعة التنفيذ بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، باعتبار أن هذه الجهات لها دور تنفيذي، سواء كان مباشراً أو غير مباشر. ولقد سبق تحديد الجهات الرئيسية التي سوف تقوم المنظمة بالتنسيق معها حتى تتمكن من أداء مهمة متابعة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز والإنجازات والنتائج المتحققة على مستوى قطري، ومن ثم على المستوى التجميعي في ضوء الأهداف والنتائج المتوقعة الكمية التي حددها البرنامج.

ويتطلب القيام بهذه المهمة اتخاذ المنظمة الإجراءات والتدابير الفنية والتنظيمية التالية:

- 1- إعداد تصور عن الآلية التي سيتم انتهاجها لمتابعة تنفيذ البرنامج وتقييم التقدم المحرز والنتائج المتحققة في ضوء مقترحات الدول بهذا الشأن مع تحديد المخصصات المالية الإضافية المطلوبة للاعتماد على موازنة المنظمة لهذا الغرض، وإقرارها من الجمعية العمومية للمنظمة ومن ثم

اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المنوط برفع تقارير متابعة القرارات التي صدرت عن قمة الكويت إلى القمم التالية، خاصة فيما يتعلق بدورية هذه التقارير ومستوى إعدادها ومواعيد تقديمها.

2. بناء قواعد بيانات ومعلومات تختص بتنفيذ البرنامج في كل دولة.
3. إعداد النماذج النمطية للمتابعة في مختلف مراحلها ومستوياتها بالتنسيق والتعاون مع الدول المعنية.
4. بلورة نظام للتغذية الراجعة لأغراض التخطيط ومعالجة المشاكل وتحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والإمكانات، وتقييم النتائج وتصويب المسارات، واتخاذ القرارات المناسبة.
5. تحديد تقارير المتابعة والتقييم المطلوبة من حيث مستوياتها ودوريتها والجهات التي تقوم بها، والجهات التي تقدم إليها، ومواعيد تقديمها.
6. إعداد وتنفيذ برامج زمنية للمتابعة الميدانية (الزيارات الدورية) والمكتبية تتسق مع نظيراتها لتنفيذ الخطط القطرية، يتحدد فيها مواعيدها الدورية المنتظمة، ويكلف بها خبراء المنظمة في الدول المعنية بالبرنامج.
7. تحديد مجموعة الدراسات الاستكشافية والبحوث العلمية اللازمة لعملية التقييم الذاتي والخارجي خلال مراحل التنفيذ المختلفة، وأيضاً للتقييم القبلي لأغراض المقارنة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة وتنفيذا لقرار قمة الكويت تلتزم بتقديم تقارير متابعة دورية على النحو التالي:

- تقارير دورية لرفعها إلى القمة الاقتصادية اعتباراً من القمة الثانية.
- تقارير دورية سنوية لرفعها إلى القمة العادية.
- تقارير دورية نصف سنوية لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، والذي يعقد دوراته مرتين، إحداهما في فبراير / شباط، والثانية في سبتمبر / أيلول من كل عام.

ولأغراض متابعة التنفيذ والتقييم من قبل شركاء التنفيذ على مستوى البرنامج من منظور شمولي تجميعي للمستوى القطري، يقترح تبني آلية على غرار تلك التي اتفق بشأنها بين شركاء تنفيذ الإستراتيجية، واعتمدت من الجمعية العمومية للمنظمة، وبحيث تتضمن العناصر والفعاليات التالية:

- لجنة عليا للإشراف على تنفيذ البرنامج برئاسة معالي رئيس الجمعية العمومية وتضم في عضويتها معالي رئيس المجلس التنفيذي، وممثلاً أو أكثر من أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأصحاب المعالي وزراء الزراعة في الدول المعنية بتنفيذ البرنامج والمدير العام للمنظمة.
- لجنة توجيهية برئاسة المدير العام للمنظمة وعضوية كبار مسئولين يمثلون شركاء التنفيذ، وهي الدول المعنية بالبرنامج ومؤسسات وصناديق التمويل الإنمائية والجهات الأخرى الممولة والمانحة، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالتنفيذ، وتتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها سنوياً.
- نقاط اتصال يحددها شركاء التنفيذ كل في موقعه للتنسيق والمتابعة مع المنظمة. وتعتبر هذه النقاط بمثابة المرجعية المعتمدة في هذه الجهات.

- تقسيم إداري ضمن الهيكل التنظيمي في المنظمة للمتابعة والتقييم يتبع مدير عام المنظمة مباشرة.
- ويتطلب قيام المنظمة بهذه الأدوار المحورية في متابعة تنفيذ البرنامج على المستويين القطري والعربي المشترك اتخاذ الإجراءات والتدابير الفنية والتنظيمية والمالية التالية:
- إدراج الأنشطة والفعاليات التي يمكن للمنظمة القيام ضمن خطط عملها، لتتم تغطية هذه النفقات من الموازنة السنوية الإضافية المطلوبة للاعتماد لهذا الغرض، اعتباراً من عام 2011. ويشمل ذلك على وجه الخصوص العون الفني والاستشارات الفنية الذي تحتاجه الدول الأعضاء، والذي عادة ما تحرص المنظمة بتقديمها.
- التعاقد مع خبراء متميزين للعمل كمنسقين أو ضباط برامج Programme officers بالدول المعنية بالبرامج، وبما يضمن التواجد الميداني الدائم للمنظمة في هذه الدول، حتى تتمكن من الاضطلاع بمهام التنسيق ومتابعة التنفيذ والتقييم للنتائج المتحققة. وتحدد شروط المهام المرجعية لهؤلاء الخبراء بالاتفاق ما بين المنظمة والدول. ومن المقترح أن تغطي نفقاتهم من الدول المعنية.
- تكليف وحدة الاستراتيجية القائمة حالياً، والتي تم إحداثها بالهيكل التنظيمي للمنظمة بناء على قرار الجمعية العمومية رقم (4) في دورتها الثلاثين بالرياض بشأن اعتماد توصيات الاجتماع الأول لشركاء تنفيذ الاستراتيجية، للقيام بمهام متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتعديل مسمى هذه الوحدة ليصبح وحدة الإستراتيجية والأمن الغذائي، وفقاً للمهام والمسؤوليات الجديدة التي سوف تضطلع بها.
- يتطلب تطوير وتفعيل العمل في وحدة الإستراتيجية والأمن الغذائي رفد هذه الوحدة بمجموعة من الخبرات في مختلف التخصصات التي يحتاجها تنفيذ برامج ومكونات كل من الإستراتيجية والبرنامج الطارئ، وبخاصة تلك غير المتوفرة في الهيكل الوظيفي للمنظمة القائم حالياً من موظفين وخبراء⁽¹⁾، وذلك للعمل كمستشارين أو خبراء أو إختصاصيين في مجالات محددة، على أساس التعاقد السنوي، اعتباراً من بداية عام 2010م. ويمكن تصنيف هذه الخبرات وفقاً لطبيعة عملها إلى فئتين رئيسيتين على النحو التالي:
- أ- خبرات للعمل طول الوقت Full Time، وبيانها كما يلي:
 - مستشار في شؤون الأمن الغذائي.
 - خبير تحليل سياسات.
 - خبير إعداد وتقييم مشروعات.
 - خبير تخطيط ومتابعة.
 - خبير في شؤون البيئة ومكافحة التصحر.
 - عدد (5) إختصاصيين في الاقتصاد الزراعي.
 - عدد (2) إختصاصيين في التدريب والإرشاد.
- ب- خبرات للعمل بعض الوقت Part Time، وبيانها كما يلي:
 - مستشار في شؤون الاستثمار والتمويل والترويج.

(1) يضم الهيكل الوظيفي القائم في فئتي الخبراء والإختصاصيين تخصصات في مجالات محدودة لا تغطي مختلف الفروع والقطاعات الزراعية التي يغطيها كل من الإستراتيجية والبرنامج الطارئ.

- مستشار في شؤون التنمية البشرية.
- مستشار في شؤون تطوير ونقل التقانات الزراعية.
- مستشار في شؤون الري.
- مستشار في مجال البحوث الزراعية.
- مستشار في مجال الأسماك والأحياء المائية.
- مستشار في شؤون التسويق والتصنيع الزراعي.
- مستشار في شؤون التنمية الريفية والحد من الفقر.

ونظرا لأن عمل الخبرات المذكورة سيكون بالدرجة الأولى ميدانيا، فسوف يتم استقطاب هذه الخبرات من دول مختلفة، مع التركيز على الدول المعنية بالتنفيذ كلما كان ذلك ممكنا حتى لا تتحمل المنظمة تكاليف إضافية تتعلق بالسفر والإغتراب، وباعتبار لأن الوحدة المقترحة، أي وحدة الإستراتيجية والأمن الغذائي، تتبع مباشرة للمدير العام، وسوف تعمل فنيا جنبا إلى جنب مع الدول الراغبة في التنفيذ، سواء للإستراتيجية أو البرنامج الطارئ، فإنه قد يكون من الأنسب من الناحية الوظيفية أن يكون تواجدها في المقر الرئيسي للمنظمة بالخرطوم جزئيا، وذلك لممارسة المهام المؤسسية والتنظيمية. أما تواجد الخبراء لممارسة المهام الفنية والانطلاق للعمل الميداني، فيكون مقره أحد المكاتب الملحقة بالمنظمة في الدول الأعضاء ومن المفضل أن يكون هذا المكتب في إحدى الدول الوسطية في موقعها بين الدول الأعضاء لتوفير التسهيلات المطلوبة للعمل وإعطاء المرونة اللازمة للتنقل والحركة فيما بين هذه الدول، وبما يمكن المنظمة من الاضطلاع بمهامها وأدوارها الرئيسية المحددة في هذه الخطة، ويحقق الاستفادة القصوى والمرجوة من الخبرات المطلوب الاستعانة بها على أسس تعاقدية كما سبقت الإشارة إلى ذلك حتى لا تتحمل المنظمة تكاليف تتعلق بالتوظيف الدائم أو المؤقت المنصوص عليها في أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها.

2.8: دور المؤسسات والصناديق الإنمائية:

يتحدد دور المؤسسات والصناديق، سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية، في ضوء طبيعة الدعم أو المساندة الفنية و/أو المالية التي يمكن أن تقدمها لتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج والمراحل التالية، وفي إطار ما تضمنه قرار قمة الكويت بشأن البرنامج، والذي طلب من هذه المؤسسات مجتمعة المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج. وتنفيذا لهذا التكليف فإنه من المطلوب أن تقوم هذه المؤسسات بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية باتخاذ الإجراءات الآتية:

- دراسة الاحتياجات التمويلية للبرامج والمشروعات والأنشطة التي تضمنها الدول في خططها وبرامج عملها التنفيذية، بالتنسيق والتعاون مع كل من الدول والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والجهات الأخرى المعنية ذات الصلة بتنفيذ البرنامج (إن وجدت).
- وضع القواعد والضوابط والشروط لمنح القروض التمويلية للبرنامج في إطار السياسات المقترحة لتقديم الإسناد المالي للبرنامج، وبما يضمن تحقيق أهدافه.
- اتخاذ الإجراءات النظامية من مجالسها (مجالس المحافظين) لاعتماد المبالغ التي يتم تخصيصها لأغراض تنفيذ البرنامج، وفق برمجة يتفق بشأنها مع كل دولة، وبما يضمن تدفق السيولة النقدية أو التسهيلات الائتمانية التي تتوافق مع البرمجة الزمنية للخطط وبرامج العمل التي تتضمنها المخططات الرئيسية للمرحلة الأولى من التنفيذ في كل دولة على حدة.

- وضع الآلية المناسبة للتنسيق فيما بينها لتقديم المساندة المالية المطلوبة سواء للحكومات أو القطاع الخاص، والإطار المؤسسي الأنسب لذلك.

تاسعاً: المتطلبات المالية للتنفيذ ومصادر التمويل:

قدر البرنامج المتطلبات المالية الإجمالية لتنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الأولى بحوالي 28.7 مليار دولار، موزعة بين المبالغ التي يجب أن تلتزم بها الحكومات في الدول المشمولة بالبرنامج، والمساهمات المطلوبة من القطاع الخاص سواء في هذه الدول، أو في أي من الدول العربية الراغبة في الاستثمار المشترك في إطار البرنامج، وعلى النحو الموضح في البيان التالي:

مساهمات القطاع الخاص		الالتزامات الحكومية	
القيمة (مليون دولار)	المجال	القيمة (مليون دولار)	المجال
أ- المساهمات الاستثمارية:		أ- الالتزامات الاستثمارية:	
159.7	- دعم وتطوير مؤسسات المزارعين	6558.0	- تطوير شبكات نقل المياه.
7023.0	- تطوير نظم الري الحقلية	7769.0	- مشروعات المرافق والخدمات
2259.6	- مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات		
2997.6	- مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات		
12439.9	المجموع الفرعي	14327.0	المجموع الفرعي
ب- المساهمات الجارية السنوية:		ب- الالتزامات الجارية السنوية:	
612.9	- تطوير الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية	196.7	- الإحلال والتجديد لشبكات نقل المياه
497.3	- إحلال وتجديد وصيانة الري الحقلية	642.7	- دعم أجهزة البحث والإرشاد الزراعي
1110.2	المجموع	839.4	المجموع
13550.1	الإجمالي	15166.4	الإجمالي

1.9: الالتزامات الحكومية:

كما هو موضح في البيان أعلاه، تقدر المبالغ الكلية التي من المطلوب أن تلتزم بها الحكومات بحوالي 15.16 مليار دولار، تمثل 52.8% من المتطلبات المالية الإجمالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ سوف تتحمله الدول المشمولة بالبرنامج مجتمعة، أما ما يجب أن تتحمله كل دولة فيتحدد وفقاً للمكونات والأنشطة التي يقترح البرنامج تنفيذها في كل منها، وليس مساهمات تفرض على الدول بنسب محددة، وهو مبدأ هام وأساسي في تمويل هذا البرنامج يلزم التأكيد عليه في هذه الخطة. ويتوزع هذا المبلغ ما بين التزامات مطلوبة لأغراض الاستثمار، وأخرى خاصة بالإنفاق الجاري السنوي. وتقدر الأولى، أي الاستثمارية، بحوالي 14.3 مليار دولار، أي بنسبة 94.5% من الالتزامات الكلية. أما بالنسبة للالتزامات الحكومية الجارية فتقدر بحوالي 839.4 مليون دولار، تمثل ما نسبته 5.5% من تلك الكلية.

2.9: مساهمات القطاع الخاص:

تقدر المساهمات الكلية المطلوبة من القطاع الخاص بحوالي 13.55 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 47.2% من المتطلبات المالية الإجمالية في المرحلة الأولى من البرنامج. وتتوزع أيضاً هذه المساهمات ما بين الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الجاري السنوي، وبنسبة 91.8% للأول، مقابل 8.2% للثاني.

3.9: السياسات التمويلية المقترحة:

وفقا للسياسات التمويلية المعتمدة في إطار البرامج المذكورة سلفا، فإن المساندة المالية التي يمكن أن تقدم إلى الدول في إطار العمل العربي المشترك لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات سوف تكون في صورة قروض ميسرة، تصل إلى 50% من قيمتها، أي حوالي 7.2 مليار دولار خلال المرحلة الأولى، أي بمعدل يبلغ 1.44 مليار دولار سنويا في المتوسط.

أما بالنسبة للالتزامات الحكومية الجارية، فيتم تديرها من الموازنات السنوية للدول، و/أو من خلال قروض قصيرة الأجل تتيحها البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الدول المعنية بالتنفيذ. ويتحدد المطلوب من كل دولة في هذه الالتزامات (839.4 مليون دولار) في ضوء الأنشطة والمشروعات التي سوف يتضمنها المخطط الرئيسي للدولة لتنفيذ المرحلة العاجلة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فمن المقترح أن تقوم مؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية بتوفير 12 مليار دولار، أي بمعدل يبلغ 2.2 مليار دولار سنويا في المتوسط، تخصص لإقراض هذا القطاع ولأغراض الاستثمار خلال المرحلة الأولى، على أن يعمل هذا المبلغ كصندوق دوار للإقراض في السنوات التالية. وكما هو الحال بالنسبة للحكومات، فإن نصيب القطاع الخاص من هذا المبلغ سوف يتحدد بمقدار مساهمته في التنفيذ في المجالات التي تقع في نطاق دوره في البرامج التنموية، واهتمامه وجاذبية الحوافز والتسهيلات المقدمة له للمساهمة فيما يتيح هذا البرنامج من فرص ومشروعات استثمارية إنتاجية وخدمية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع فئات المزارعين سواء أفراد أو شركات يندرجون تحت القطاع الخاص، ومن ثم يحق لهم الحصول على احتياجاتهم التمويلية بالإقراض من المبالغ التي يتم توفيرها من خلال الإسناد المالي للبرنامج. وبطبيعة الحال، يدخل في هذه الفئات صغار المزارعين، باعتبارهم الفئة الأكثر شيوعا في الدول العربية الزراعية الرئيسية. وتستطيع الجهات المعنية بالإقراض التنموي في الدول المعنية بالتنسيق مع المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية إنشاء صناديق دوارة في هذه الدول لإقراض هذه الفئة وفق ضوابط وإجراءات يتفق بشأنها، في إطار البرامج المتخصصة الداعمة للبرنامج المذكور فيما سبق في هذه الخطة الإطارية. وهنا يأتي دور وأهمية مؤسسات المزارعين وتنظيماتهم للاستفادة من هذا التمويل.

ووفقا للسياسات التمويلية المحددة في البرنامج الذي أطلقته قمة الكويت، فإن عمليات المساندة المالية سواء للحكومات أو القطاع الخاص سوف تتم وفق شروط ميسرة وجاذبة ومشجعة لتطبيق هذا البرنامج، وضمن ضوابط يلزم التأكيد عليها في الخطط والبرامج التنفيذية القطرية لتحقيق أهدافها ونتائجها. وتتضمن هذه الضوابط والشروط ما يلي:

- فترة سماح للمساندة المالية للحكومات تمتد لعشر سنوات دون فوائد.
- فترة سماح لقروض القطاع الخاص تتراوح بين 3-5 سنوات.
- فائدة على الإقراض للحكومات لا تتجاوز 2%.
- فائدة ميسرة لقروض القطاع الخاص تعادل نصف معدلات الفائدة التجارية في الأجهزة المصرفية للدول المشاركة، أو بالدول الأخرى التي يرغب القطاع الخاص العامل بها الاستثمار في أنشطة ومشروعات البرنامج المقترح.

- التزام الحكومات المستفيدة بتوفير حصتها في أعباء الاستثمار كشرط أساسي للاستفادة من المساندة المالية الممنوحة لها.
- أن يقوم الهيكل التمويلي لمشروعات القطاع الخاص على أساس حصة للتمويل الذاتي تمثل على الأقل 50% من الاحتياجات التمويلية للمشروع.

4.9: آلية توفير المساندة المالية للتنفيذ:

حدد البرنامج الذي أطلق بموجب قرار قمة الكويت 2009 ثلاثة بدائل للإطار المؤسسي لتقديم المساندة المالية قدمها البرنامج للمفاضلة بينها عند اتخاذ القرار. ويشير الواقع العملي والدروس المستفادة من الخبرات السابقة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية بتمويل مشترك إلى ضرورة وجود مصادر تمويلية خاصة بالبرنامج لضمان استمرارية وتواصل العمل في تنفيذ مكوناته وأنشطته. هذا الواقع يرجح الأخذ بالبديل الأول المطروح في البرنامج، والذي ينطوي على إنشاء صندوق متخصص في مجال التنمية الزراعية والبرامج والمشروعات المرتبطة بها على الصعيدين القطري والعربي المشترك.

وإدراكاً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأهمية إنشاء صندوق للتنمية الزراعية لتقديم الإسناد المالي اللازم لتنفيذ البرنامج، وغيره من المشروعات والبرامج التنموية التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين المعتمدة في قمة الرياض 2007، فإنها تؤكد على أهمية إنشائه ضمن العناصر الرئيسية لهذه الخطة، وباعتباره أحد المتطلبات التنفيذية الرئيسية، التي تقع مسؤولية توفيرها بالدرجة الأولى على عاتق المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية العربية. وبطبيعة الحال، فإن إنشاء مثل هذا الصندوق، سواء للتنمية الزراعية العربية بوجه عام، أو للأمن الغذائي العربي بصفة خاصة يحتاج إلى دراسة تفصيلية لمبرراته وأهدافه ومهامه واختصاصاته ومصادر تمويله ونظامه الداخلي ومختلف الجوانب المتعلقة بالتأطير المؤسسي للصندوق، بما يحقق استقلاليته وتوجيه أنشطته وعملياته لتمويل برامج ومشروعات الدول العربية سواء على مستوى الحكومات أو القطاع الخاص الموجهة للأمن الغذائي أو التنمية الزراعية المستدامة.

عاشراً: البرنامج الزمني للتنفيذ:

تقترح الخطة التنفيذية أن ينتهي العمل في المرحلة التحضيرية قبل وقت مناسب من الدخول في مرحلة تنفيذ خطط وبرامج العمل القطرية للموسم الزراعي 2011-2012، بما في ذلك توفير الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات الميدانية، سواء بإدراجها في الموازنات السنوية للدول أو الانتهاء من الإجراءات النظامية للحصول عليها كقروض أو معونات فنية في إطار المساندة المالية من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية.

ونظراً لأن المكونين الأول والثاني الخاصين بأنشطة تحسين الإنتاجية للمحاصيل المشمولة في البرنامج والتوسع الأفقي في إنتاجها ترتبط بمواعيد زراعة هذه المحاصيل، فإن خطط وبرامج العمل القطرية يجب أن تتم برمجتها زمنياً لتأخذ بعين الاعتبار هذه المواعيد، خاصة وأن نطاق العمل في البرنامج السلعي/القطاعي/الخدمي... يختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف أيضاً المواسم الزراعية في هذه الدول.

ومن ناحية أخرى تفرض طبيعة مكونات البرنامج التي سيتم تنفيذها خلال المرحلة الأولى والمنهجية المرحلية التي يتبناها البرنامج في تحقيق الأهداف الكمية، أن يكون لكل موسم زراعي من المواسم المشمولة في هذه المرحلة خطة عمل وبرنامج زمني، وأن تقوم الدول المعنية بإعداد الخطط والبرامج للمواسم الزراعية المتلاحقة تباعا في ضوء نتائج المتابعة والتقييم لسير العمل في التنفيذ خلال هذه المواسم السابقة، أي أن البرمجة الزمنية لخطط وبرامج العمل التنفيذية القطرية في كل دولة تكون بصفة موسمية، أي لكل موسم زراعي على حدة. وفي ضوء الآلية التنسيقية الوطنية المقترحة في المكون الخاص بالتأطير والتنسيق المؤسسي في هذه الخطة يتم تحديد الأجهزة المعنية بذلك، ومنهجية إعداد هذه البرمجة وإقرارها واعتماد مخصصاتها المالية، ومصادر التمويل المساندة.

وبناء عليه، فإن البرنامج الزمني المقترح في هذه الخطة يقتصر على مواعيد تنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة التحضيرية على المستويين القطري والعربي، وعلى النحو الموضح في الجدول التالي، أما البرمجة الزمنية للخطط التنفيذية القطرية المنبثقة عن هذه الخطة الإطارية، فهي مسؤولية الأجهزة الوطنية المعنية كل في مجال عمله واختصاصه، ومن واقع المهام والمسؤوليات التي سيناط بها في تنفيذ البرامج في الدولة المعنية، ويتوقع أن يتم إعداد البرنامج الزمني التنفيذي لكل دولة قبل نهاية المرحلة التحضيرية حتى تتمكن المنظمة من القيام بمهام التنسيق والمتابعة والتقييم بالتعاون مع الدول والجهات المعنية الأخرى، وفق ما ورد في هذه الخطة من مقترحات بهذا الشأن.



البرنامج الزمني المقترح لتنفيذ الأنشطة التحضيرية للمرحلة الأولى من البرنامج خلال الفترة يونيو/حزيران 2011م – يونيو/حزيران 2012م

عام 2012م						عام 2011م						المكونات والأنشطة / الشهر	
يونيو حزيران	مايو أيار	أبريل نيسان	مارس آذار	فبراير شباط	يناير كانون ثاني	ديسمبر كانون أول	نوفمبر تشرين ثاني	أكتوبر تشرين أول	سبتمبر أيلول	أغسطس آب	يوليو تموز		يونيو حزيران
													على المستوى القطري :
													• الدراسات الأساسية
													• المسوحات
													• البرامج الداعمة
													• الإجراءات التنظيمية واللوجستية
													• التأطير والتنسيق المؤسسي
													• المتابعة والتقييم القطري.
													• إعداد المخططات الرئيسية للبرامج الفرعية المتخصصة (1)
													على المستوى العربي :
													• أنشطة مؤسسات التمويل
													• أنشطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية :
													- العون الفني وتقديم الخدمات الاستشارية.
													- التنسيق.
													- المتابعة والتقييم (2)

(1) يبدأ العمل في التنفيذ الميداني لهذه البرامج وفقا لطبيعة كل منها بالدول المعنية اعتبارا من بداية الموسم الزراعي 2011-2012م.

(2) تقدم تقارير متابعة التنفيذ والتقييم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتي سبتمبر/ أيلول 2010م، وشباط/ فبراير 2011، وإلى القمة الاقتصادية المزمع عقدها في عام 2010م، والقمة العربية في دورتها العادية في مارس/آذار في كل من عامي 2010 ، 2011م.